المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

مدلولات ومفاهيم النسب المالية في التحليل المالي لأداء أنشطة البنوك في أسواق المال الخليجية

من منظور النسب المالية

مفهوم النسب المالية: احتساب القيم العددية التي تم انشائها من قيمتين او أكثر والمستخرجة من القوائم المالية على شكل نسب مالية يمكن إستخدامها كمقياس كمّي على شكل نسب مئوية او متعددة، والهدف منها تقييم الأداء المالي والتشغيلي والقدرة التنافسية للمؤسسة.

فوائد النسب المالية: النسب المالية هي تقنية هامة وثابتة للتحليل المالي وفيما يلي فوائد التحليل المالي بالنسب المالية:

- تقييم ووضع المعايير للأداء.
- التركيز على المجالات التي تحتاج إلى تحسين او التي توفر الإمكانات المستقبلية الواعدة.
- تمكّن الأطراف الخارجية من تقييم الجدارة الإئتمانية والنوعية للمؤسسات.
- تساعد في تقييم المؤسسات المختلفة تقييم شامل، وبالتالي معرفة ما إذا كانت جيدة في أدائها الاقتصادي أم أنها متعثّرة.

أهمية النسب المالية:

تُعتبر النسب المالية من أكثر أساليب التحليل المالي أهمية، وهي أداة مهمة جداً لإظهار المركز المالي والإئتماني والتنافسي، وتعتمد بشكل أساسي على تحليل الأرقام الواردة في القوائم المالية التي تنشرها الوحدات الاقتصادية ويستخدمها المحلّلون الماليّون في التنبؤ في حالات الفشل المالي، وتكمن أهمية النسب المالية في أنها أدوات تزوّد المحلّل المالي في معظم الحالات بمشاهدات أوليّة للاوضاع القائمة، وبالتالي تعتبر النسب المالية إحدة نقاط البدء في التحليل وليست النهاية، كما أنها تكون أكثر فائدة عندما يتم توجيهها للمستقبل.

مفهوم الأداء المالي في البنوك: هو قدرة البنوك على تحقيق أهدافه المالية وبأقل تكلفة ممكنة، أي تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد ما عليه من التزامات وتحقيق معدل مردودية جيد بأقل تكلفة.

تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام النسب المالية: يُعد استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة البنوك وموقف الأموال المتاحة للتوظيف، فضلاً عن ملاءة رأس المال والربحية في هذه البنوك ، وتعرف النسب المالية بأنها علاقة رياضية تقوم بالجمع بين رقمين هما البسط والمقام، وهذه العلاقة لا تكون ذات دلالة إلا في حالة مقارنتها بالنسب المالية للبنوك المعنية ولسنوات سابقة أو مقارنتها بنسب حالية لبنوك أخرى، وهنالك عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك كافة، وبذلك تتعدد الخيارات في اختيار النسب المالية وذلك تبعاً لطبيعة التقييم وظروفه والأهداف المراد الوصول إليها.

تعريف النسب المالية:

1- **نسب السيولة (Liquidity Ratios):** هي مؤشرات مالية تقيس الملاءة المالية للمنشآت المقترضة في المدى القصير (أي قدرة المنشأة على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الأجل)، وهناك عدد من النسب المالية الدالة على مدى كفاءة السيولة النقدية فيها، ومن أهمها:

أ. **نسبة النقدية إلى اجمالي الأصول (Cash To Total Assets Ratio):** تُشير هذه النسبة إلى مقدار الأرصدة النقدية التي تواجه بها البنوك التزاماتها، وبارتفاع هذه النسبة تقل مخاطر السيولة، وفي العادة ليست هناك نسبة نمطية محددة لهذا المؤشر، فكل بنك يحدد نسبة داخلية له للوقوف على نسبة الأموال التي يمكن استخدامها من الأصول عند الاستحقاق أو الوفاء بالتزاماته، ولكن ارتفاع السيولة لا تعني حتماً كفاءة إدارة البنوك في إدارة سيولتها، وإنما تفيد في مواجهة الأخطار، فكفاءة البنوك تكون في المواءمة بين مواجهة الأزمات، وهي أخطار عدم توفر السيولة أو وجود فائض كبير لم يستثمر يعرض البنوك إلى ضياع أرباح كان من الممكن تحقيقها لو تمَّ توظيف الأموال الزائدة على حد السيولة اللازم، وتحسب كما يلي:

نسبة النقدية إلى اجمالي الأصول = (اجمالي النقدية ÷ اجمالي الأصول)

ب. **نسبة النقدية إلى الوادئع (Cash To Deposit Ratio):** تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى مقدرة البنوك على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع، فتوافر السيولة يزيد من ثقة المودعين في المصرف ومن تحقيق الأمان في عملياته، وتحسب كما يلي:

نسبة النقدية إلى الودائع = (اجمالي النقدية ÷ اجمالي الودائع)

ج. **نسبة الاحتياطي القانوني (Statutory Reserve Ratio):** تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى مقدرة البنوك في الاحتفاظ بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والمتأتية من الودائع لدى البنك المركزي، وتكون على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المركزي من دون فائدة ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني، وهذه النسبة عرضة للتغير تبعا للظروف الاقتصادية للدولة، وارتفاع هذه النسبة تعني ارتفاع قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية. وتحسب كما يلي:

نسبة الاحتياطي القانوني = (أرصدة لدى البنك المركزي ÷ اجمالي الودائع)

د. **نسبة السيولة المتداولة (Current Liquidit Ratio):** تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى قدرة الينوك على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة عند استحقاقها بإستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر، وتعبّر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وتعتبر الزيادة في هذه النسبة مؤشر إيجابي على قدرة السداد في الأجل القصير. وتحسب كما يلي:

نسبة الاحتياطي القانوني = (اجمالي الأصول المتداولة ÷ اجمالي الالتزامات)

هـ. **نسبة القروض إلى الودائع (Ratio Of Loans To Deposits):** تُعد هذه النسبة مقياساً للسيولة من منطلق أن القروض هي أقل موجودات البنوك (باستثناء العقارات) سيولة، لذا تنخفض سيولة البنك كلما زادت القروض وارتفعت نسبتها إلى الودائع. وتحسب كما يلي:

نسبة القروض إلى الودائع = (اجمالي القروض ÷ اجمالي الودائع)

2- **نسب الربحية (Profitability Ratios):** تُعد هذه النسب من أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، إذ أن هذه النسب تمكن من قياس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه النسب تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك التجارية وتوسعها، من خلال الدور الرائد للأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للبنوك مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة، وضمان للاستقرار من خلال تعزيزها لثقة عملائها، ومن أهمها ما يلي:

أ. **هامش الربح (Gross Profit Margin):** تستخدم هذه النسبة في قياس قدرة البنوك على تحقيق إيرادات جراء الاستثمار في أصولها المنتجة، ويفضل أن تكون النسبة موجبة وفي حال كانت سالبة تعني خسارة البنوك، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على قدرة الأصول المنتجة على توليد أرباح أو هامش ربح للبنوك.، وتحسب كما يلي:

هامش الربح = (مجمل الربح ÷ صافي المبيعات)

ب. **نسبة صافي الربح إلى المبيعات (Net Profit Margin):** تبين لنا ما يحققه دولار واحد من الايرادات من الربح الصافي، وكلما كانت هذه النسبة أكبر كلما دلت على سيطرة البنوك بشكل أفضل على المصروفات، وتحسب كما يلي:

نسبة صافي المبيعات = (صافي الربح ÷ صافي المبيعات)

ج. **العائد على الاستثمار(Return On Investment):** تُعبّر النسبة عن مدى كفاءة البنوك في إستخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة في تحقيق عائد على تلك الأموال حيث أن الفرض الأساسى هو وجود تكلفة لتلك الأموال، وتعرّف ايضاً بأنها العائد المطلوب على حقوق المساهمين والفوائد المدفوعة على القروض، وينتظر تحقيق معدل عائد على الاستثمار يوازى تكلفة الأموال على أقل تقدير، وكلّما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً، وتحسب كما يلي:

العائد على الاستثمار = (صافي الربح ÷ متوسط رصيد الأصول)

د. **العائد على حقوق الملكية (Return On Equity):** تقيس هذه النسبة مدى العائد الذي يحققة الملاّك على استثمار أموالهم في البنوك، وتقيس أيضاً كفاءة البنوك في تحقيق أرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين، وتعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءاً على هذه النسبة قد يقرر الملاّك الإستمرار فى النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً، وكلّما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً، وتحسب كما يلي:

العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح ÷ اجمالي حقوق الملكية)

3- **نسب النشاط (Activity Ratios):** تُشير هذه النسب إلى مدى كفاءة إدارة البنوك في استخدام الأموال المتاحة لديه في تحقيق عوائد عليها، فهي تقيس أداء البنوك من حيث استخدامها للأموال المتاحة والعوائد المحققة على الاستثمارات في شتى المجالات، ومن أهمها ما يلي:

أ. **نسبة الاستثمارات إلى الودائع (Ratio Of Investments To Deposits):** تعكس هذه النسبة مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توظيف الودائع لديها، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على الكفاءة في توظيف الودائع وتحقيق الأرباح، وتكمن أهمية هذه النسبة في العائد المتحقق الذي يتم دفعه في شكل فوائد وأرباح. وتحسب كما يلي:

نسبة الاستثمارات إلى الودائع= (اجمالي الاستثمارات ÷ اجمالي الودائع)

ب. **نسبة الايرادات إلى الاستثمارات (Ratio Of Income To Investments):** تقيس هذه النسبة مدى كفاءة البنوك في الاستثمار، وكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت معها حصيلة الايرادات التي تحصل عليها البنوك من الاستثمارات المختلفة، وتحسب كما يلي:

نسبة الايرادات إلى الاستثمارات = اجمالي الايرادات ÷ اجمالي الاستثمارات

ج. **نسبة الايرادات إلى الأصول (Ratio Of Income To Assets):** تقيس هذه النسبة مدى إمكانية البنوك في تشغيل الأصول المدرّة للدخل (حقوق الملكية والودائع والقروض)، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت كفاءة البنوك في تحقيق الايرادات. وتحسب كما يلي:

نسبة الايرادات إلى الأصول = (اجمالي الايرادات/ اجمالي الأصول)

د. **معدل دوران المدينون (Accounts Receivable Turnover):** تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى كفاءة البنوك في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع الآجل، وكلّما زادت هذه النسبة دلّت على كفاءة إدارة التحصيل، وتحسب كما يلي:

معدل دوران المدينون = (الإيرادات ÷ متوسط رصيد المدينون)

هـ. **معدل دوران الأصول الثابتة (Fixed Asset Turnover):** تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى كفاءة إدارة البنوك في استثمار واستخدام مواردها من الأصول الثابتة في سبيل توليد المبيعات، فإذا زادت دلّت على كفاءة الإدارة في إستخدام أصولها لتوليد المبيعات، وتحسب كما يلي:

معدل دوران الأصول الثابتة = (الإيرادات ÷ متوسط رصيد الأصول الثابتة)

و. **معدل دوران اجمالي الأصول (Total Assets Turnover):** تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى كفاءة إدارة البنوك في استثمار واستخدام مواردها من الأصول لتوليد المبيعات، فإذا زادت دلّت على كفاءة الإدارة في إستخدام أصولها لتوليد المبيعات، وتحسب كما يلي:

معدل دوران اجمالي الأصول = (الإيرادات ÷ متوسط رصيد الأصول)

4- نسب الاستثمار (Investment Ratios): يستخدم المستثمرين الذين يرغبون بشراء الأسهم وتحقيق الأرباح هذه النسب لإتخاذ القرارات بشأن الاستثمار من عدمه، فهذه النسب تقيس نصيب السهم من الأرباح ومن حقوق المساهمين (حملة الأسهم العادية)، ومن أهمها ما يلي:

أ. **نصيب السهم من الأرباح المحققة (Earning Per Share):** تُشير هذه النسبة إلى ما يحققه السهم العادي من الأرباح المحققة، وكلّما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً، وتحسب كما يلي:

نصيب السهم من الأرباح المحققة = (صافي الأرباح ÷ متوسط عدد الأسهم)

ب. **نصيب السهم من الأرباح الموزعة (Share Of Dividends):** تُشير هذه النسبة إلى ما يحققه السهم العادي من الأرباح الموزعة، وكلّما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً، وتحسب كما يلي:

نصيب السهم من الأرباح الموزعة = (الأرباح الموزعة ÷ متوسط عدد الأسهم)

ج. **نسبة التوزيعات النقدية (Payout Ratio):** تُشير هذه النسبة الى قيمة التوزيعات النقدية الذي سيحصل عليها المستثمر من أرباح الأسهم، وكلّما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً، وتحسب كما يلي:

نسبة التوزيعات النقدية = (الأرباح الموزعة ÷ صافي الأرباح)

5- نسب المديونية (Leverage Ratio): تستخدم هذه النسب كأدوات لتقييم مدى قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، كما تقيس أيضا مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في البنوك وذلك بالموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي، ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالي، ومن أهمها ما يلي:

أ. **نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio):** يُعطي هذا المعدل مؤشراً للمدى الذي وصل إليه العميل مقدم طلب الائتمان في تمويل أصوله من أموال الاقتراض (أموال الغير)، وتحسب كما يلي:

نسبة الرافعة المالية = (اجمالي القروض÷ اجمالي الأصول)

ب. **نسبة اجمالي الالتزامات إلى الأصول (Total Debts To Assets):** تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الالتزامات في تمويل امتلاك الأصول .ومؤشر الارتفاع هنا يبين المساهمة العالية للالتزامات طويلة الأجل في تمويل الأصول وهو مؤشر مقلق لأصحاب القروض والمستثمرين. وتحسب كما يلي:

نسبة اجمالي الالتزامات إلى الأصول = (اجمالي الالتزامات ÷ اجمالي الأصول)

ج. **نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية (Debt To Equity):** تُشير هذه النسبة إلى نسبة الأسهم والالتزامات التي تستخدمها البنوك في تمويل أصولها. وتقيس أيضاً مدى اعتماد البنوك على ديون الغير بالمقارنة مع حقوق المساهمين والملاّك، وكلّما زادت هذه النسبة دلّت على أن المؤسسة تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على مساهمات الملاّك في تمويل احتياجاتها وتحسب كما يلي:

نسب الالتزامات إلى حقوق الملكية = (اجمالي الالتزامات ÷ اجمالي حقوق الملكية)

د. **نسبة اجمالي حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول (Total Equity To Total Assets)**: هذه النسبة تُعتبر مؤشر أمان للمؤسسة وتقيس مدى مساهمة الملاك من خلال حقوق الملكية في تمويل الأصول، أي أنها تقيس مقدار التمويل الذي تم عن طريق حقوق الملكية (الملاّك)، كلّما كانت نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول أكبر كانت أفضل لصالح المؤسسة وكلّما زادت نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول كلّما قلت المخاطر المترتبة على المؤسسة مثل (العسر المالي)، وتحسب كما يلي:

نسبة اجمالي حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول = (اجمالي حقوق المليكة ÷ اجمالي الأصول)

هـ. **معدل تغطية الفوائد (Interest Coverage Ratio)**: يقيس هذا المعدل إلى أي مدى يمكن لأرباح البنوك أن تتدنى ولا تزال بإستطاعتها تغطية وسداد الفوائد على قروضها، وكلما زادت هذه النسبة كلما قلت مخاطر البنوك تجاه هذه الالتزامات، ويمكن من خلالها معرفة عدد المرات التي يمكن تغطية الفوائد على قروضها التمويلية فيتم احتساب نسبة تغطية الفوائد، وتحسب وفق ما يلي:

معدل تغطية الفوائد = (صافي الربح قبل الضريبة ÷ مصروف الفوائد)

المراجع:

- تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية بإستخدام النسب المالية - دراسة تحليلية للبنك الأمريكي INC financial Am، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2020م، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، (المجلد 4/العدد: 2/ ص 233، 255، 2020م).

- تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بإستخدام النسب المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (المجلد: 41/العدد01/الرقم التسلسلي: 27/ ص 31-46، 2021م).

- تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية - مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية (Publish .Univ OEB. 2572-0147 E-ISSN / 2352-9962 ISSNالمجلد ،08 العدد 02) .

- مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا مجلة علمية دورية متخصصة محكمة (العدد الرابع عشر - السداسي الأول 2016م).

المـركـز الإحـصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

ص.ب: 840، الرمز البريدي 133
سلطنة عمان
P.O.Box:840, PC:133
Sultanate of Oman

+ 968 24346499 :

+ 968 24343228 :

http:// www.gccstat.org

https://facebook.com/gccstat

twitter.com/gccstat

info@gccstat.org